إعلان فيينا:

التصدي لتفاقم الجريمة المنظمة عبر الوطنية

منذ أكثر من 100 عام، يقدم الإنتربول المساعدة لبلدانه الأعضاء من أجل اعتقال بعض أشد المجرمين خطورة في العالم، وذلك من خلال جمع أجهزة إنفاذ القانون على الصعيد العالمي لمشاطرة المعلومات والعمليات وأفضل الممارسات. ولقد أصبح العالم مكانا أكثر أمنا بكثير بفضل عمل الإنتربول ومن خلال قواعد بياناتنا الـ 19 وبرامجنا وعملياتنا وشراكاتنا مع الدول الأعضاء.

ولكن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تفاقمت وازدادت تعقيدا نتيجة للتطور التكنولوجي وتغير طبيعة الأنشطة الجنائية وتزايد الصلات بين مجموعات الجريمة. ولقد أوضح قادة الشرطة وأفرادها العاملون في الخطوط الأمامية إلى أيّ مدى جعلت هذه الجريمة عبر الوطنية وعبر القارية والمتزايدة ترابطا عملَهم أشد صعوبة وخطورة.

ومن الضروري أن توحّد أجهزة إنفاذ القانون العالمية جهودها وتتخذ إجراءات حاسمة. ومن خلال إعلان جديد هو إعلان فيينا صادر باسم أفراد الشرطة في كل مكان، يضع الإنتربول نهجا جديدا لمكافحة آفة الجريمة المنظمة.

ويحدد إعلان فيينا خمسة محاور ذات أولوية بالنسبة لعملنا:

1. مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يجب أن تصبح أولوية وطنية عالمية في مجال الأمن

تقوّض مجموعات الجريمة المنظمة الناشطة عبر الحدود المجتمعات والفئات السكانية والاقتصادات في بلداننا. ولا يمكن لأجهزة إنفاذ القانون في العديد من البلدان القضاء عليها لأن المجرمين يشترون النفوذ السياسي أو يشنّون الاعتداءات السيبرية انطلاقا من بلدان شتى أو يمارسون أنشطتهم عبر الحدود الوطنية. ويجب التعامل مع وباء الجريمة عبر الوطنية هذا على أعلى المستويات الحكومية بوصفه أولوية عالمية. وعلى العالم أن يرصّ الصفوف لحل هذه الأزمة الأمنية.

2. توثيق أواصر التعاون لمكافحة الأنشطة الإجرامية

لم يعد في وسع البلدان الاتكال فقط على تبادل المعلومات على الصعيدين الثنائي والإقليمي. فمشاطرة المعلومات على الصعيد الدولي أمر بالغ الأهمية ويجب أن يكون القاعدة لا الاستثناء إذا ما أردنا مكافحة استفحال الجريمة المنظمة.

3. تعزيز مشاطرة المعلومات

يتعين على صنّاع القرار المسؤولين عن العمل الشرطي والعدالة والأمن الوطني مواءمة جهودهم من أجل اتخاذ إجراءات عالمية من خلال إزالة العقبات التي تعترض تعزيز مشاطرة المعلومات.

4. تمكين أفراد الشرطة في الخطوط الأمامية

إن كل فرد من أفراد الشرطة هو حلقة في سلسلة توفير الحماية للمجتمعات المحلية وللعالم. ويجب أن يكون في وسع كل فرد من أفراد الشرطة، ولا سيما العاملون في الخطوط الأمامية والساهرون على أمن الحدود في بلداننا، الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها من قواعد البيانات العالمية لإحباط الأنشطة الإجرامية وتوفير دعم تكنولوجي وتدريب ومعلومات أفضل نوعية فيما يتعلق بمكافحة الجريمة العالمية.

5. تعزيز الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا

يتفوق المجرمون على أجهزة إنفاذ القانون العالمية من حيث الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار. ولا بد من زيادة الاستثمارات بشكل ملموس في البحث والتطوير وبناء القدرات لكي توضَع في متناول الشرطة في العالم أجمع الأدوات الكفيلة بالقضاء على الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

لقد بلغنا مرحلة حرجة. ويجب علينا التحرك الآن.

يورغن شتوك
الأمين العام للإنتربول

أحمد ناصر الريسي
رئيس الإنتربول

27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023